من حقها الاستيلاء على الاراضي الحكومية في القدس العربية والتصرّف بها. كما كان الاستيلاء على أراضي العرب، الذين غادروا المدينة بعد الحرب، امراً هيّناً من منطلق الحفاظ على «املاك الغائب». واستولت كذلك على آلاف الدونمات في منطقة القدس، منها ١١٦ دونماً من أراضي الوقف الاسلامي في البلدة القديمة، مقام عليها خمسمئة وخمسة وتسعون عقاراً وقفاً اسلامياً، وزاوية، ومسجدان، ومدرسة، أي ما يربو على عُشر مساحة البلدة القديمة.

○ بذلت السلطات الاسرائيلية محاولات مستمرة للقضاء على، بل ولتدمير، المقدّسات الاسلامية، والمسيحية، هادفة تدمير وتشويه الطابع الحضاري لمدينة القدس، للقضاء على الارتباط الديني بين المسلمين والمسيحيين وبين مقدساتهم. ومن الامثلة الواضحة الحفريات التي قامت، وتقوم، بها بالقرب من ساحة المسجد الاقصى، بهدف ما تدّعي به من البحث عن موقع هيكل سليمان، وكذلك الحفريات بالقرب من حائط المبكى، التي أدّت، بالفعل، الى تصدّعات، وانهيار، بعض المباني، العام ١٩٧١؛ كما تصدّع وانهار بعض المدارس (المدرسة العثمانية والمدرسة الصناعية الثانوية)؛ كما قامت بمصادرة الباب المؤدي الى الحرم الشريف (باب المغاربة) وأقامت وحدة عسكرية فيه تعمل على تسهيل دخول اليهود لاقامة صلوات يهودية في ساحات الحرم، فضلاً عن محاولة تغليف هذه الاجراءات بتشريعات مضلّلة. فقد اصدرت محكمة صلح اسرائيلية قراراً، في ١٩٧٦/١/٢٨، يبيح لليهود الصلاة في داخل الحرم القدسي الشريف. كما تمثّلت الاعتداءات على الاماكن المسيحية في اجبار الطوائف المسيحية على تنازلهم عن مساحات كبيرة من عقاراتهم في القدس، وتضييق الخناق عليهم لمغادرة المدينة. والمتتبع لاحصاءات وجود المسيحيين يدرك جيداً انها تتناقص، عاماً بعد عام.

«تشريع» الاستيلاء على القدس وتغيير طابعها

واضح ان اسرائيل اتخذت كل الاجراءات لتحيل مدينة القدس الى وحدة كاملة، تفرض عليها سيطرتها، بما يعني فرض السيادة الاسرائيلية الكاملة على المدينة. وعلى الرغم من ادعاء البعض بأن اسرائيل لم تصدر اعلاناً بضمّ القدس اليها وان اسرائيل نفسها ذكرت ذلك في مذكرة وزارة خارجيتها، في ١٩٦٧/٧/١٠، الى الامم المتحدة، الّا ان ذلك مخالف للحقيقة وللواقع. فقد اعتبرت اسرائيل، طبقاً للتصريحات التي صدرت عن المسؤولين الاسرائيليين، وطبقاً لتعليماتها الى ادارة القدس، ان مدينة القدس موحّدة، وانها اسرائيلية، أرضاً وسيادة وحتى شعباً. ولعل اسرائيل ارادت بنفيها هذا تخفيف ردّة الفعل الدولية تجاه الاجراءات التعسفية، غير القانونية، التي اتخذتها في المدينة.

وأيّاً كان الامر، فان اسرائيل تحاجج، طبقاً لتصريحات المسؤولين فيها، بأن ضمّ القدس له ما يبرّره من منطلقات قانونية عدة، لعل أبرزها: الاحتفاظ بما في حوزة المحاربين بعد وقف القتال، وكذلك ملء فراغ السيادة، والغزو الدفاعي، وانتفاء الاساس القانوني للحيازة السابقة(٣٠). وسوف نناقش هذه النقاط ببعض التفصيل:

١ ـ ان دعوى اسرائيل القائمة على الاحتفاظ بما في حوزة المحاربين دعوى باطلة، بطلاناً مطلقاً، ذلك ان استخدام القوة، وفقاً لاحكام المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة، ممنوع في حالات استخدامها ضد السيادة والسلامة الاقليمية لدولة أخرى، أو ضد الاستقلال السياسي لدولة أخرى، او على أي درجة لا تتفق وأهداف الامم المتحدة.

وواضح ان اسرائيل كذلك لم تكن في حالة دفاع عن الذات العام ١٩٤٨. فالشعب